Vol. 22, No. 1, Apr , 2023 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في مواجهة بعض أزمات التعليم قبل الجامعي في مصر

د/عمرو محمد حامد عيسى
دكتوراة في أصول التربية
كلية التربية – جامعة دمياط

أ/قدرية السيد السعيد السلنتي
باحثة دكتوراة أصول تربية
كلية التربية – جامعة دمياط

ملخص البحث:

تواجه العملية التعليمية في مصر أزمات متنوعة من ملامحها زيادة الفترات الدراسية، وتسرب التلاميذ، وتخلف المناهج عن العصر، والدروس الخصوصية، والغش الالكتروني.

وتُعد الدراسة الحالية من المحاولات الرامية للتعامل مع الأزمات بأسلوب علمي، وخاصة أن البديل غير العلمي قد تكون نتائجه خطيرة. فهي تمثل حجر أساس في مجال إدارة الأزمات والتي يؤدى الإعداد لها ومواجهتها والتغلب عليها إلى رفع الكفاءة الإدارية والتعليمية. بالإضافة إلى استفادة التربويون وواضعو السياسات التعليمية ومتخذو القرارات في التفكير وبشكل عميق وخلاق في تطوير التعليم، ومن هنا تكمن مشكلة الورقة البحثية الحالية في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن تفعيل دور البحث التربوي في مواجهة بعض أزمات التعليم في مصر؟

واستخدم البحث المنهج الوصفي، ***وتتمثل محاور هذه الورقة البحثية في الآتي:***

المحور الأول: *الأزمات التعليمية (المفهوم - الواقع).*

المحور الثاني: *البحث التربوي (الرؤية- المعوقات).*

المحور الثالث: *متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في مواجهة بعض أزمات التعليم في مصر.*

وتوصل البحث إلى:

- *ضرورة العمل على تفعيل علاقات الشراكة والتعاون بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم.*
- *عمل لقاءات وورش عمل يتعاون فيها الحاصلون على الدرجات العليا وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في حل مشاكل الميدان التربوي.*
- *ضرورة حصر نقاط القوة والضعف في مختلف جوانب المنظومة التعليمية.*

كلمات مفتاحية: *البحث التربوي- أزمات التعليم.*

Abstract

The educational process in Egypt faces various crisis as, increased periods of study, school dropout, approaches which are behind the current time, special course and electronic cheating, The current study considered one of the treats to face the crises with a scientific way, especially since the unscientific alternative has serious consequences, because it is the main block in the field of crisis management which we must prepare for it and facing it to promote the educational and manage mental efficiency, in addition to, in-depth thinking which is useful for educational policy makers in a deep and a creative way in the development of education.

Hencem the current study problem in the following main question:

How we can activate the role of educational research in facing some educational crisis in Egypt?

The study used the descriptive method, **The axis of the study are in the following**:

The first axis: The educational crisis (concept- reality)

The second axis: The educational research (vision- Constraints)

The third axis: requirements of activating the role of educational research in facing some educational crisis in Egypt.

The study concluded with:

1. necessity of activating the relations of partnership and co-operation among faculties and the ministry of education.
2. Conducting meetings and workshops, to make co-operation between highest degree and faculty members in the faculties of education to solve the educational field problems.
3. Necessity of limitation of strengths and weaknesses of the various aspects of the education system.

Key words: educational research – education crises.

مقدمة

يلعب البحث العلمي دوراً أساسياً في تقدم المجتمعات وتطورها وأصبح الاهتمام به من المقاييس الرئيسية التي تقاس بها حضارة الشعوب وتقدمها، فالبحث العلمي يُمثل المدخل والسبيل لخدمة المجتمع وحل مشكلاته. فهو نشاط علمي منظم يسعى إلى الكشف عن الحقائق ومعرفة الارتباط بينها واستخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية.

ويُعد البحث التربوي مجالاً من مجالات البحث العلمي يهتم بمعالجة المشكلات والقضايا التربوية، بهدف الوصول إلى حلول ممكنة ومناسبة لها، كما يمكن أن يساهم في رسم السياسة التربوية، وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لصنع القرار التربوي بطريقة رشيدة،

ويُمهد لعمليات التغيير والتجديد التربوي وإثراء المعرفة وتوظيفها لحل المشكلات. فالبحث التربوي أحد الأدوات الهامة التي لا غنى عنها لمواجهة المطالب المتجددة لمنظومة التعليم، سواء من حيث تقديم معالجة علمية موضوعية للمشكلات والقضايا، أو من حيث صياغة الحلول والقرارات التي يقود تبنيها نحو تطوير الأداء التربوي عموما، وضمان القوة والفاعلية للمؤسسة التعليمية في ظل عالم يتجه بقوة نحو الإبداع، وتصنيع المعرفة باعتبارها وقود النهضة الحديثة، ووسيلة أساسية للانضمام إلى مجتمعات المعرفة، فالمنظومة التعليمية في أي بلد لا يمكنها أن تستقيم وتنجح في أداء دورها كقاطرة للتنمية، وركيزة أساسية في البناء الحضاري إلا إذا تمتع البحث التربوي بدور في تدبير وتوجيه السياسة التعليمية الخاصة بها، ورصد العوائق والمشكلات التي تحد من فاعلية المخططات والمشاريع التربوية، سواء كانت هذه المعوقات داخلية ناشئة عن خلل في التصورات، أو خارجية منبثقة عن تفاعل المؤسسة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي. (الدهشان، ٢٠١٤)

وتبدو أهمية البحث التربوي في تناوله لمشكلات الميدان التعليمي وطرح البدائل والحلول التي تساهم في حلها، كما أنه يقدم الأساليب العلمية لاتخاذ القرارات المناسبة للمواقف التربوية، والبحث التربوي يساهم في تحديد فاعلية الطرق والأساليب المستخدمة في التعليم بما يؤدي إلى توجيه العمل التربوي على أساس منهجي، كما أن البحث التربوي يحسم الخلاف في عدد المسائل التربوية خاصة الجدلية وهو يوفر بالتالي الوقت والجهد للعاملين في الميدان. هذا بالإضافة إلى أن البحث التربوي يساعد في التوصل إلى أفضل السبل التي تمكن المسئولين في تطوير جانبي الكم والكيف في المخرجات التعليمية. (غنايم، ٢٠٠٥، ٤٣٥)

وتشهد معظم دول العالم وبخاصة النامية منها العديد من الأزمات في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، وغيرها، الأمر الذي يتطلب استخدام المنهج العلمي كأسلوب للتعامل مع هذه الأزمات لما يحققه المنهج من نتائج إيجابية في التعامل معها.

وتعتبر الأزمات من الأحداث المهمة والمؤثرة فى حياة الشعوب، حيث أصبحت جزءا مرتبطا بحياة الناس وتشكل مصدر قلق للقادة والمسئولين والمواطنين على حد سواء، وذلك لصعوبة السيطرة عليها بسبب التغيرات الحادة والمفاجأة فى البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية من ناحية، وضعف الإدارات المسئولة فى القدرة على تبنى نموذج إداري ملائم لتلك التغيرات من ناحية أخرى.

ولم يعد السؤال المطروح هل ستأتى الأزمة أم لا؟ بل أصبح السؤال ماذا تفعل المنظمة عندما تأتى الأزمة؟ إلا أنه يتلاحظ أن كثير من القيادات لا تعترف بهذه الحقيقة، فهم يعتقدون أن منظماتهم محصنة ضد الأزمات ولا يمكن للأزمة مهما كانت أن تمس المنظمة بسوء أو أن تفاجئها فى الوقت الذى تكون فيه الأزمة بالفعل فى داخل نسيجها وهيكلها. فالاعتراف بالأزمة يمثل أولى مراحل علاجها وإدارتها، إذ أن إنكار الأزمة أو تجاهلها يزيد من تفاقمها واستمرار حدوثها الأمر الذى قد يجعل من الصعب إدارتها فى مراحل متقدمة دون خسائر مؤثرة.

وتشير الأدبيات إلى أن الأزمات والكوارث عبر التاريخ تُعد من الظواهر الحتمية التى لا يمكن تجنب وقوعها أو حتى القضاء عليها، إلا أنه مع ذلك يمكن درأها بالحد من تداعياتها والتخفيف من وقع تأثيرها من خلال إدارتها بكفاية وفعالية فالمهارة الأساسية لإدارة الأزمات تعنى بالأساس كيفية التغلب على الأزمات بأدوات علمية وإدارية مختلفة، إن الإدارة الفاعلة للأزمة لا تعتمد على الأدوات العلمية والإدارية وحسب، وإنما

تستوجب أيضا الاحتكام للعقل والمنطق وتحييد العواطف. (درباس،٢٠١١، ٣١)

إلا أنه يمكن منع الأزمة، أو الحد من آثارها السلبية عن طريق إدارة الأزمات، باستخدام عمليات منهجية علمية، تحقق المناخ المناسب للتعامل مع الأزمات، والتحرك المنتظم للتدخل، وتحقيق السيطرة الكاملة على موقف الأزمة. حيث أكدت الدراسات على أن إدارة الأزمات بفعالية، يتطلب عمليات منهجية علمية سليمة مثل: التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والمتابعة، وتشكيل فرق لإدارة الأزمات، والقيادة فى الأزمات، ونظام المعلومات واتخاذ القرارات، وتقويم الأزمات. (أبو عمر، ٢٠٠٩، ٣٦)

كما أن موضوع إدارة الأزمات أصبح على رأس الموضوعات الحيوية في العالم نتيجة للمتغيرات والأحداث البالغة التعقيد التي شهدها النظام الدولي المعاصر، وهذه التغييرات غيرت من وجه الكون وإلى الأبد بسبب شموليتها وتأثيرها الكبير لأنها لم تكن في جانب واحد من الحياة البشرية بحكم أن العالم وبفضل التطورات الهائلة في العلوم والمعارف أصبح قرية صغيرة.

ويعيش التعليم فى معظم دول العالم أزمة حقيقية، وإن اختلفت أبعادها وتنوعت أشكالها، فيمكن استخدام أسلوب الأزمة فى مجال التعليم وخاصة أن جوانب الأزمة فى التعليم متعددة وتتطلب الحلول الحاسمة.

فالأزمة التعليمية تعبر عن نفسها من خلال القصور فى مواكبة التطورات العلمية وبُعدها عن مجرى التطور فى علوم الإدارة والتكنولوجيا الإدارية الجديدة وعدم إفادتها من هذه العلوم وأدوات هذه التكنولوجيا، وهناك الكثير من الأزمات التعليمية التى واجهت النظم التعليمية فى المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، فالنظم التعليمية القادرة على وضع توقعات للأزمات والإعداد لمواجهتها تكون أكثر من غيرها قدرة على تجاوزها، ولذلك يجب أن يخضع التعامل مع الأزمات للتخطيط المسبق والخبرة والدراية فى معالجة بوادر الأزمة وعدم السماح بامتدادها وهذا يعتبر لُب العملية التعليمية فى الوقت الحاضر. (أبو معمر، ٢٠١١، ٢)

وتفرض تحديات ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي المذهل فى هذا القرن على جميع مؤسسات الدولة، وعلى الأخص المؤسسات التعليمية، أن تضع خططا علمية منظمة ومدروسة وواعية لمنع الأزمات والكوارث فى كل مهنة، ثم التدرب على مواجهتها. (أحمد، ٢٠٠٢، ١٣)

ونظرا لخطورة النتائج التى تسفر عنها الأزمات بكل أنواعها، تحرص المؤسسات التربوية على استخدام استراتيجيات متنوعة، تؤكد على المشاركة مع العاملين فى المؤسسة أو المدرسة، والقيادة الجماعية فى التفكير والتنفيذ ثم المتابعة والتقويم. وتفعيل ذلك من خلال قيام المؤسسة بتشكيل لجان، وفرق العمل وتنظيم بيانات خاصة بالأزمات وإعداد وتدريب الأفراد لمواجهتها. (الزاملي وآخرون، ٢٠٠٧، ٦٤)

مشكلة البحث

تُعد الأزمات جزءاً حتمياً من واقع الحياة البشرية والمؤسسية، ومفهوماً واسع الانتشار في مجتمعاتنا، وتمس بشكل أو بأخر كل جوانب الحياة بدءاً من الأزمات الفردية وانتهاء بالأزمات الدولية، وقد وصف كثير من الباحثين العصر الحالي بأنه عصر الضغوط والأزمات. والكثير من هذه الأزمات تبدأ صغيرة ونتيجة لعدم مواجهتها وإدارتها بالطريقة الصحيحة، تتفاقم وتصير إعصاراً مدمراً للمؤسسات والعاملين فيها.

كما تُعد إدارة الأزمات أحد الفروع الحديثة نسبيا فى مجال الإدارة، وتتضمن العديد من الأنشطة يأتي على

رأسها التنبؤ بالأزمات المحتملة، والتخطيط للتعامل معها والخروج منها بأقل الخسائر الممكنة.

وتواجه التنظيمات التربوية متغيرات بيئية واجتماعية متعددة، سريعة ومفاجئة، تكمن وراءها أسباب متباينة عديدة تؤدى إلى حدوث أنماط مختلفة من الأزمات تختلف فى مستويات حدوثها، وشدة تأثيرها، ودرجة تكرار حدوثها. وتؤثر درجة نجاح إدارة المؤسسة التعليمية فى تلك الأزمات، إلى حد كبير، ليس على نجاح واستقرار العملية التعليمية داخل المؤسسة فحسب، ولكن أيضا على استمرار المؤسسة ذاتها فى إدارة بعض الحالات التى تتميز فيها تلك الأزمات بالحدة والتعقد. كما يؤدى عدم نجاح المؤسسة التعليمية فى إدارة الأزمات على المدى البعيد إلى تراجع مصداقية قدرة المؤسسة على القيام بوظيفتها التعليمية. (موسى، ٢٠٠٦، ٣)

ومحاولة من الباحثان لتحديد مشكلة الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة ومنها، **دراسة (يونس، ٢٠٢١)** والتي هدفت إلى إحداث تحول في أوضاع البحث التربوي الراهنة وتحسينها عن طريق محاولة إحداث دمج وتكامل بين البحث التربوي والواقع التعليمي، وذلك من خلال التشارك والتضامن في بناء المعرفة التربوية التشاركية بين الخبراء الأكاديميين والمعلمين الممارسين أو ما يُعرف بالمعلم الباحث، والاتجاه إلى استخدام المنهج والرؤية النقدية في البحث التربوي، ودراسة الظاهرة التربوية في سياقها التربوي والاجتماعي والثقافي.

وأوضحت دراسة (**حسن، ٢٠٢٠**) على ضرورة توفير التشريعات التي تدعم البحث التربوي وكذلك توفير البدائل التمويلية لمؤسسات البحث التربوي.

فيما أكدت دراسة (**عباس ووهبة ومحمد، ٢٠٢١**) على ضرورة مواكبة المستجدات التربوية المتعلقة بالتغيرات الجذرية القائمة على تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، للقضاء على أهم المشكلات التي تواجه البحث التربوي حتى يتمكن من القيام بدوره المنشود في تطوير النظم التربوية والتعليمية بما يتوافق ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

وجاءت دراسة (**محمود، ٢٠١٩**) لتؤكد على أن هناك أزمة حقيقية يعاني منها واقع البحث التربوي في مصر حيث إنه يتوجه نحو التنظير دون أن يكون له دور حقيقي فاعل في بناء الانسان وخدمة المجتمع، مما يتطلب التحرك الفاعل من التربويين وصناع القرار بل ومن المجتمع بأسره لمعالجة ذلك، وعيًا وفكرًا وتطبيقًا.

كما أكدت دراسة (**زكي ومخلوف وجوهر، ٢٠١٩**) على الانفصال بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية نتيجة وجود بعض المعوقات سواء كانت متعلقة بالجانب الإداري والتنظيمي أو الجانب البحثي والباحثين أو المناخ المؤسسي، مما ترتب عليه سرعة إصدار قرارات تعليمية دون اللجوء إلى نتائج البحوث التربوية، وغياب الخريطة البحثية التربوية التي ترتبط بمشكلات السياسة التعليمية.

وبالتالي فالحاجة إلى الدراسات والبحوث ونتاجات العلم، هي اليوم أشد مما كانت عليه في أي وقت مضى، فالدول المتقدمة تولي اهتماما للبحث العلمي، لأنها تُدرك أن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والمهارية، وإلى أن تحقيق أهدافها ومرامى سياساتها مرهون بالتفوق في مجال البحث العلمي.

واعتماداً على ما سبق تتبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن تفعيل دور البحث التربوي في مواجهة بعض أزمات التعليم قبل الجامعي في مصر؟

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

١. ما الإطار المفاهيمي للأزمة التعليمية؟

٢. ما واقع الأزمات في التعليم قبل الجامعي في مصر؟

٣. ما واقع البحث التربوي في مصر؟

٤. ما أهم المعوقات التي تواجه البحث التربوي في مصر؟

٥. ما متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في مواجهة بعض أزمات التعليم قبل الجامعي في مصر؟

أهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الإطار المفاهيمي للأزمة التعليمية.
- استعراض بعض الأزمات في التعليم قبل الجامعي في مصر.
- بيان واقع البحث التربوي في مصر.
- التعرف على أهم معوقات التي تواجه البحث التربوي في مصر.
- التوصل إلى متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في مواجهة بعض أزمات التعليم قبل الجامعي في مصر.

أهمية البحث

الأهمية النظرية: تعد الدراسة الحالية من المحاولات الرامية للتعامل مع الأزمات بأسلوب علمى، وخاصة أن البديل غير العلمى قد تكون نتائجه خطيرة. فهى تمثل حجر أساس فى مجال إدارة الأزمات والتى يؤدى الإعداد لها ومواجهتها والتغلب عليها إلى رفع الكفاءة الإدارية والتعليمية. كما تنبع أهمية البحث من أهمية البحث التربوي في تطور التعليم وتقدمه، إذ لا يمكن لبد ما مهما امتلك من إمكانات وموارد وثروات طبيعية أن يلج أبواب التقدم والحضارة ما لم يتقدم بالبحث التربوي وتطبيقاته.

الأهمية التطبيقية: استفادة التربويون وواضعو السياسات التعليمية ومتخذوا القرارات فى التفكير وبشكل عميق وخلاق فى تطوير التعليم ومن ثم تقديم رؤية حول التعليم الذى يصبو إليه المجتمع المصرى.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث إنه الأكثر ملائمة لطبيعة الدراسة وأهدافها، فهو منهج يقوم على جميع أوصاف دقيقة مفصلة عن الظواهر الموجودة بقصد استخدام المعلومات والبيانات لوضع خطط أكثر ذكاء لتحسين الأوضاع والعمليات الاجتماعية والتربوية.

مصطلحات البحث

من الضروري تحديد المصطلحات الخاصة بمحوري الدراسة الحالية وهي كالتالي:

١. **البحث التربوي**:

تُعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وهي معنية بالبحث التربوي والتنمية بأنه البحث أو التقصي المنهجي المنظم والأصيل وما يرتبط به من نشاطات تنموية متعلقة بالبيئات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تعمل فيها النظم التربوية، وتجري فيها عمليات التعلم، والأهداف التعليمية، وعمليات تعليم وتعلم وتنمية الأطفال والشباب والكبار، وعمل المعلمين وترتيبات الموارد والتنظيم لمساندة العمل التربوي، والسياسات والاستراتيجيات لتحقيق الأهداف التربوية والنتائج الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. (غنايم، ٢٠٠٥، ٤٣٣)

كما وضعت الجمعية السويسرية لبحوث التربية والتعليم SSRE خمس وظائف للبحوث التربوية وهي: (غنايم، ٢٠٠٥، ٤٣٣)

- **الوظيفة التحليلية والتفسيرية:** فالبحوث التربوية ترصد وتبرز وتشرح حقائق وواقع التعليم والتدريب وذلك بواسطة الطريقة التحليلية أو التجريبية العملية أو التفسيرية، أو بأية وسيلة أخرى.
- **الوظيفة الشاملة:** حيث تقوم البحوث التربوية بجمع الملخصات المتناثرة والشذرات المتجزئة للمعلومات البحثية، وبذلك فهي تسهم في إقامة النظريات، وتأسيس قاعدة معارف للعلوم التربوية.
- **وظيفة التقييم:** وتعني بتوفير المساندة والإشراف اللتجارب والإصلاحات في مجال التعليم والتدريب.
- **الوظيفة الاستشرافية:** من خلال وضع مفاهيم ونماذج لتنمية التعليم والتدريب في المستقبل.
- **الوظيفة الاستشارية:** تقوم البحوث التربوية بدور في التخطيط وتطوير التعليم والتدريب.

ويتخذ البحث من التعريف التالي تعريفًا إجرائيًا له حيث يُعرف البحث التربوي بأنه دراسة علمية دقيقة ومنظمة لتحسين العملية التربوية والتعليمية من خلال استقصاء الأسباب والحلول المناسبة لها، ومن خلال السعي العلمي لاكتشاف معرفة جديدة أو تطوير معرفة قديمة بما يُثري العمل التربوي، ويُساعد في فهم مشكلاته أو التنبؤ بها والتخطيط لمواجهتها بالأسلوب العلمي المدروس. (أبو السعود وشلبي ونصر، ٢٠٢٠، ٢٨٦)

٢. الأزمة التعليمية:

تُعرف الأزمة بأنها نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المؤسسة أو المجتمع، وغالبا ما ينتج عنها تغير كبير يتم فيه اتخاذ القرارات الصعبة. (Joygem& Allen, 1994, 343)

كما تُعرف بأنها نقطة تحول في حياة المنظمة نحو الأسوأ أو الأفضل، فهي حالة من عدم الاستقرار يحدث فيها تغيير حاسم في سير العمل في المنظمة، قد يؤدي إلى نتائج مرغوب فيها، أو نتائج غير مرغوب فيها[١٣].(Steven, 1989, 15)

وتُعرف الأزكة التعليمية بأنها عبارة عن مشكلة أو حالة تواجه النظام التعليمي، وتحدث نتيجة لتراكم مجموعة من التأثيرات الخارجية المحيطة بالنظام التعليمي،أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسة للنظام التعليمي ويهدد بقائه. (أحمد، ٢٠٠٢، ٥٥)

الأزمة نقطة تحول للمؤسسة نحو الأفضل أو الأسوأ، وهى حالة عدم استقرار تؤدى إلى تأثير فى سير إجراءات العمل قد يؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية يعتمد على إستراتيجية تمت بها إدارة الأزمة. (أبوالعلا، ٢٠١٣، ١٥٠)

من خلال ما سبق يُعرف **البحث الأزمة التعليمية:** بأنها حدث يُؤثر على التعليم تأثيراً سلبياً فى صورته ومكانته لدى المجتمع المحيط نتيجة تغيرات وأحداث بيئية وتراكم مجموعة من المشكلات تخرج عن إطار العمل المعتاد فتحدث خللاً مفاجئاً فتشكل خطورة وتهديداً واضحاً لبقاء المؤسسة التعليمية.

وتتمثل محاور البحث في الآتي:

المحور الأول: الأزمات التعليمية (المفهوم - الواقع).

المحور الثاني: البحث التربوي (الرؤية- المعوقات).

المحور الثالث: متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في مواجهة بعض أزمات التعليم في مصر.

المحور الأول: الأزمات التعليمية (المفهوم- الواقع)

تتعد مفاهيم الأزمات بتعدد حقول المعرفة واختلاف الاتجاهات الفكرية والتخصصات العلمية وتبعا لذلك طبيعة التناول، فإدارة الأزمات من المنظور الإداري تختلف عن إدارتها من المنظور الاجتماعي أو الإعلامي أو السياسي أو الاقتصادي أو الصحي، أو حتى التربوي، إلا أن تلك الاختلافات مفاهيمية أكثر من كونها عملية، فالمنهجية العلمية للتعامل مع الأزمات بكفاءة وفعالية تظل واحدة فى البعد الاستراتيجي لا التكتيكي، إذ أن كل نوع من الأزمات يستلزم استخدام أساليب وطرق تكتيكية تتناسب وطبيعة الأزمة (درباس، ٢٠١١، ٣٧)

(أ) خصائص الأزمات التعليمية

ولكي يمكن اعتبار أي موقف خطير أزمة فلابد أن يتوافر فيه مجموعة من الخصائص هي:

(عليوة، ٢٠٠٣، ٨١- ٨٢)

- نقطة تحول تتزايد فيها الحاجة إلي الفعل المتزايد ورد الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة.
- تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة. - يصعب فيها التحكم في الأحداث.
- تسود فيه ظروف عدم التأكد ونقص المعلومات ومديرو الأزمة يعملون في جو من الريبة والشك والغموض وعدم وضوح الرؤية.
- ضغط الوقت والحاجة إلي اتخاذ قرارات صائبة وسريعة مع عدم وجود احتمالات للخطأ لعد وجود الوقت لإصلاح هذا الخطأ.
- التهديد الشديد للمصالح والأهداف.
- المفاجأة والسرعة التي تحدث بها، ومع ذلك قد تحدث رغم عدم وجود عنصر المفاجأة.
- التداخل والتعدد في الأسباب والعوامل والعناصر والقوي المؤيدة والمعارضة، والمهتمة وغير المهتمة..... واتساع جبهة المواجهة.
- سيادة حالة من الخوف والهلع قد تصل إلي حد الرعب وتقييد التفكير.
- تسبب صدمة وتوترا وضغطا مما يضعف إمكانيات الفصل السريع والمؤثر لمجابهتها.

ومن خلال الاطلاع علي المفاهيم الموجودة في الفكر الإداري الخاص بالأزمات أمكن استنتاج تلك الخصائص للأزمات التعليمية:

- تمثل حالة من عدم الاستقرار (فهي غير معتادة وغير مألوفة) تتوالي الأحداث وتختلط الأسباب بالنتائج، مما يزيد من درجة الغموض في مواجهة الأزمة، وتزايد الضغوط وفقدان السيطرة علي الموقف.
- تتسم بالسرعة الغير متوقعة والتعقيد والتداخل، فهي حدث مفاجئ ، يؤدي لنتائج فجائية.
- أنها تهدد الأهداف الرئيسة المخططة للمؤسسة التعليمية.
- أنها تحدث تحول في سير المؤسسة نحو الأفضل أو الأسوأ – وغالبًا- ما يكون التحول نحو الأسوأ.
- تكون هناك حالة من الارتباك وفقد القدرة علي التفكير السليم، واتخاذ القرارات المناسبة من أجل إعادة المنظمة إلى وضعها الطبيعي.
- يتطلب مواجهة الأزمة عمليات فعالة لإدارتها بطريقة منهجية علمية، للحد من آثارها السلبية.
- يستدعي التعامل مع الأزمة إتباع الأساليب الإبداعية والبعد عن أساليب التفكير التقليدية.

– تستوجب رد فعل علي درجة عالية من الاستجابة السريعة والمدروسة علميًا من جانب القيادة التعليمية الملمة بجواب إدارة الأزمات التعليمية.

ويمكن تحديد عناصر إدارة الأزمة فى الآتى: (الناجي، ٢٠١٢، ٢٣)

– عملية إدارية خاصة تتمثل فى مجموعة من الإجراءات الاستثنائية التى تتجاوز الوصف الوظيفى المعتاد للمهمات الإدارية.

– تدار الأزمة بواسطة مجموعة من القدرات الإدارية الكفؤة والمدربة تدريبا خاصا فى مواجهة الأزمات.

– تهدف إدارة الأزمة إلى تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى.

(ب) العوامل المؤثرة فى نجاح عملية إدارة الأزمات:

تتمثل أهم العوامل المؤثرة في نجاح عملية إدارة الأزمات، في الآتي: (الناجي، ٢٠١٢، ٣٠)

– إنشاء قاعدة شاملة ومتكاملة من المعلومات والبيانات الخاصة بكافة أنشطة المنظمة.

– إدراك أهمية الوقت.

– توفير نظام مبكر يتسم بالكفاءة والدقة على رصد الخطر.

– الاستعداد الدائم على مواجهة الأزمات من خلال تطوير القدرات وحشد وتعبئة الموارد المتاحة للمنظمة.

– وجود نظام اتصال يتسم بالكفاءة والفاعلية.

(ج) مراحل إدارة الأزمة

يعد التعامل مع الأزمات أحد محاور الاهتمام فى الإدارة لذا يقتضى التعامل مع الأزمات وجود نوع خاص من المديرين الذين يتصفون بالعديد من المهارات أهمها الشجاعة والثبات والاتزان الانفعالي، والقدرة على التفكير الإبداعي والقدرة على الاتصال والحوار وصياغة ورسم التكتيكات اللازمة للتعامل مع الأزمة. (أبو معمر، ٢٠١١، ٤٨-٥١)

واتفقت معظم الدراسات على المراحل الخمسة لإدارة الأزمة، وتتمثل في:

المرحلة الأولى (إكتشاف إشارات الإنذار المبكر) حيث عادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها بفترة طويلة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر، أو الأعراض التى تنبئ باحتمال وقوع الأزمة، وما لم يوجد الاهتمام الكافى فمن المحتمل جدا أن تقع الأزمة.

المرحلة الثانية (الاستعداد والوقاية من الأزمة): فمن الصعب أن تمنع وقوع شئ لم تتنبأ أو تنذر باحتمال وقوعه، ولهذا السبب فمن الضرورى تصميم سيناريوهات مختلفة وتتابع للأحداث لأزمة نتخيلها، واختبار ذلك كله حتى يصبح دور كل فرد معروفا لديه تماما.

المرحلة الثالثة (احتواء الأضرار والحد منها): فتتلخص هذه المرحلة فى إعداد وسائل للحد من الأضرار ومنعها من الانتشار لتشمل الأجزاء الأخرى التى لم تتأثر بعد فى المجتمع، وتتوقف هذه المرحلة فى إدارة الأزمات على طبيعة الحادث الذى وقع.

المرحلة الرابعة (استعادة النشاط): تأتى هذه المرحلة بعد المواجهة ومعرفة الخسائر وتقييمها والتكيف مع الوضع وإعادة الأمور إلى طبيعتها. وتتسم هذه المرحلة بشيء من الحماس الزائد، وتكاتف الجماعة فى مواجهة الخطر.

المرحلة الخامسة (التعلم): وتهدف إلى التعلم المستمر وإعادة التقييم لتحسين ما تم إنجازه فى الماضى، حيث أن التعلم يعد أمرا حيويا، غير أنه مؤلم للغاية ويثير ذكريات مؤلمة خلفتها الأزمة. والتعلم لا يعنى تبادل

الاتهامات ، أو إلقاء اللوم على الغير وتحميله المسؤولية، أو البحث عن كبش فداء، أو ادعاء بطولات كاذبه.

(د) أسباب الأزمات التعليمية

تختلف أسباب الأزمات من أزمة إلي أخري، وذلك بحسب الميدان أو الحقل المعرفي الذي تنشأ فيه الأزمة، ويقصد بأسباب الأزمة مجموعة العوامل المتفاعلة التي تتمخض عنها حالة من عدم اليقين أو التأكد التي عادة ما تلوح إرهاصاتها في الأفق قبل انفجار الموقف ونشوب الأزمة. ويذكر (أحمد سعيد درباس) أن أنه من دواعي الخلل التي تؤدي إلي نشؤ العديد من الأزمات وربما الكوارث في مؤسساتنا التعليمية: تعارض المصالح، وعدم وضوح الأهداف، سوء ظروف العمل المادية (البيئة التعليمية)، غياب الثقافة، ضعف العلاقات الإنسانية، عدم توفي القيادات الملائمة. (أحمد، ٢٠٠٨، ٣٦- ٣٧)

وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي لنشوب الأزمات، والجدير بالذكر أن المعرفة بأسباب الأزمة تساهم في تحقيق استجابة صحيحة تتضح في اتخاذ قرار فاعل وسريع، ولكل أزمة أسباب تنتج عنها، ويذكر عدد من الباحثين والكتاب في علم إدارة الأزمات عد أسباب للأزمات التعليمية منها: (درباس،٢٠١١، ٣٩)

عدم توافق نظم التعليم مع بيئتها، وعدم التوافق هذا من أهم أسبابه: الفيضان الطلابي ، والنقص الحاد في الموارد المالية ، وعدم ملاءمة المخرج التعليمي لاحتياجات المجتمع، وجمود نظم التعليم بشكل يجعلها تستجيب ببطء شديد لكي تلاءم بين ظروفها الداخلية والتغيرات الجديدة ، وجمود المجتمع عن استيعاب القوي العاملة المتعلمة. وضعف الإنفاق علي التعليم ، واعتماد الأنظمة التعليمية العربية علي التجارب التربوية الأجنبية بدون فحص دقيق وبما يتلاءم مع الأوضاع المحلية التي نبتت فيها، غياب التعليم عن تكوين الشخصية المتكاملة .

القصور الذاتي وعدم الكفاية: ويظهر ذلك في عدم صلاحية المنظومات الفرعية للتعليم من إدارة ومناهج ومباني وتجهيزات ومعلم غير معد الأعداد الذي يجعله قادر على مواجهه جميع معوقات عمله، والنقص في الموارد حيث نجد نقص في المباني والتجهيزات مما حال دون استجابة المنظومة التعليمية للمتغيرات المحيطة بها.

أما فيما يخص الإدارة التعليمية فيوضح عيوبها في الآتي : عيوب في المديرين أنفسهم و تحتاج لتصميم نظم جديدة متطورة في الاختيار والإعداد والتدريب والمساءلة وفقًا لمعايير موضوعية في التقويم ، وعيوب في التنظيم الإداري ، وعيوب في الأساليب وتخلف في الأدوات الإدارية المستخدمة وتلك تحتاج إلي إعداد كوادر متطورة من الأخصائيين المؤهلين لتطبيق الأساليب الإدارية المتطورة، ونجد نسبة ملحوظة من المديرين في الإدارة العليا والمستوي الأول لا تعلم ما إذا كانت تستخدم الأساليب الإدارية الملاءمة أم لا، عدم وجود محاسبة للمسئولين باستمرار.

وعلية أصبح من الضروري استخدام أسلوب أدارى فعال يحاول الخروج بالإدارة من دائرة الخسارة وتحقيق سرعة في استعادة النشاط الأمر الذي يفيد المؤسسة التعليمية في السيطرة على زمام الأمور والبدء فورًا في عملية إعادة البناء، وبذلك تستطيع مواجهة أزماتها والتطلع إلى حاضر ومستقبل أفضل.

وبالنسبة إلي تقسيم **(Ronald& Cary, 2000, 202)** لأسباب الأزمات هي كالتالي:

– عملية التغير في المؤسسة التعليمية حيث أن طبيعة العمل فيها دائماً في حالة تغير ولكن هذا التغير قد يتسبب في حدوث أزمات تنظيمية، حيث أن التغير يحتاج من العاملين إلي وقت من التكيف الأمر الذي قد يتسبب في حدوث أزمات.

– إهمال الإشارات التي تنذر بوقوع أزمة وسوء تقدير الموقف سواء عن قصد أو غير قصد وعدم التحديد السليم لنقاط القوة والضعف.

– ضعف القيادة وعدم قيامها بالأدوار والمهام التي توكل إليها علي الوجه المطلوب وسوء استخدامهم للطاقات البشرية التي تعمل معهم.

وتتمثل أسباب حدوث الأزمات التعليمية، في: (ماهر، ٢٠٠٦، ٢١)

– سوء الفهم: خطأ في استقبال وفهم المعلومات المتوافرة عن الأزمة نتيجة قلتها أو تداخلها.

– سوء التقدير: أما بالشك في المعلومات أو إعطاء قيمة للمعلومات مبالغ فيها نتيجة الثقة الزائدة بالنفس.

– سوء الإدارة: بسبب العشوائية أو الاستبداد الإداري أو عدم وجود أنظمة للعمليات الإدارية.

– تعارض المصالح والأهداف: لاختلاف شخصية أو اهتمامات أو ميول أطراف الصراع، ومن ثم أهدافهم ووسائل تحقيقها.

– الأخطاء البشرية: ضعف قدرة ورغبة أطراف الأزمة على التعامل معها ، لغياب التدريب أو قلة الخبرة أو انخفاض الدافعية .

– الشائعات: استخدام المعلومات الكاذبة والمضللة وفي توقيت ومناخ من التوتر والقلق يؤدي إلى الأزمة، بسبب انعدام الحقائق لدى الجمهور أو تخبط المسئولين.

– اليأس: الإحباط أو عدم القدرة أو فقدان الأمل في حل المشكلات والذي يعزى إلى القمع الإداري أو التدهور في الأنظمة الإدارية.

– الرغبة في الابتزاز: تعريض متخذ القرار لضغوط نفسية ومادية وشخصية واستغلال أخطاءه من اجل صنع أزمة، وكنتيجة لغياب الوازع الديني والأخلاقي.

– انعدام الثقة في الآخرين وفي المنظمة نتيجة الخوف أو الاستبداد أو عدم كفاءة الإدارة.

– الأزمات المتعددة: وتفتعل للتمويه على أزمات أكبر.

(٥) أزمة التعليم قبل الجامعي في مصر:

تتمثل أزمة التعليم منذ فترة بعيدة "الستينيات من القرن الماضي" بسبب مجموعة من التغيرات السريعة التي شهدتها دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية ومنها ما يلي: (وزارة التربية والتعليم، البنك الدولي، ٢٠٠٩، ٥٧- ٦٠)

– الفيضان الطلابي بسبب الانفجار السكاني والأخذ بمبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص دون الاهتمام بجودة التعليم.

– زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم مما أدى إلى زيادة الضغط على المؤسسات التعليمية.

– النقص الحادث في الموارد المالية مع زيادة الأسعار وانخفاض قيمة العملة مع تزايد الأعداد من الطلاب.

– عدم ملاءمة المخرج التعليمي مع متطلبات المجتمع والتغيرات السريعة التي يشهدها سوق العمل.

– جمود نظم التعليم بشكل يجعلها تستجيب ببطء شديد لكي تتلاءم بين أطرافها الداخلية والتغيرات والاحتياجات الجديدة في البيئة.

أما في مصر فإن نظام التعليم قبل الجامعي في مصر يُعاني الكثير من الأزمات المختلفة والتي يمكن تصورها في الجدول التالي : (وزارة التربية والتعليم، البنك الدولي، ٢٠٠٩، ٥٧- ٦٠)

جدول (١) يوضح الأزمة التعليمية وتوصيفها في التعليم قبل الجامعي

م	الأزمة التعليمية	توصيفها
١.	**المباني المدرسية**	أكثر من نصف المدارس لا يصلح بكل المقاييس للحفاظ على الحد الأدنى للكرامة الإنسانية – كما أشارت وثيقة مبارك والتعليم – فآلاف المدارس ليس بها دورات مياه، وآلاف المدارس آيلة للسقوط، وآلاف المدارس دون نوافذ وأبواب، وآلاف المدارس تحتاج إلى معامل ومكتبات وأسوار، وأماكن لممارسة الأنشطة المختلفة.
٢.	**طرق التدريس**	أساليب التدريس المتبعة في المدرسة لا تزال تقوم على أساليب الحفظ والتسميع والترديد الآلي من قبل الطلاب.
٣.	**أحوال المعلم**	– إهمال المعلم وأوضاعه المادية السيئة وتعايش المجتمع مع ذلك. – ضعف مستوى المعلمين وعدم إتقانهم للمهارات الأساسية. – التدريب ومشكلاته العديدة. – تعيين غير التربويين وغير المتخصصين في وظائف التدريس.
٤.	**غلبة الجانب النظري**	إن المناهج والمقررات التعليمية مناهج نظرية أكثر منها عملية تطبيقية ومقررات تقليدية كلاسيكية تفتقر إلى الحداثة فيشعر المعلمين والدارسين معها بالاغتراب والملل والضجر وعدم التشويق.
٥.	**المناهج**	– المناهج عقيمة ومنفصلة عن واقع المشكلات التي يعاني منها المجتمع وحشو المناهج الدراسية بالمعلومات بما لا يفيد، كما أن المناهج لا تساعد على تنمية المهارات والقدرات المطلوبة في سوق العمل. – جمود المقررات الدراسية واعتمادها على الحفظ والتلقين الأمر الذي ينعكس على المتعلم ويؤدي إلى سلبيته.
٦.	**التمويل**	محدودية الموارد المتاحة من موازنة الحكومة وعدم كفايتها لتقديم خدمات تعليمية تواكب التطورات العالمية في العملية التعليمية وترجع أسباب أزمة الموارد المالية إلى : – الانفجار في أعداد الطلاب. – ارتفاع تكلفة الطلاب. – ارتفاع نسبة الهدر في التعليم. – التركيز على التمويل الحكومي فقط.
٧.	**الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص**	– عدم تحقيق الاستيعاب الكامل وتحميل الفصول الدراسية فوق طاقة استيعابها بمعدلات كبيرة وصلت في بعض الأحيان إلى حوالي مائة تلميذ. – تعدد الفترات. – عدم التكافؤ بين التعليم في الريف والحضر والتعليم الفني والتعليم النظري والمدارس الخاصة والمدارس الرسمية.

م	الأزمة التعليمية	توصيفها
٨.	**النشاط المدرسي**	– عدم الإيمان الحقيقي بقيمة النشاط وأهميته في العملية التعليمية. – عدم توفير الإمكانات المناسبة لممارسة الأنشطة. – عدم توفر الوقت والمكان لدى الطلاب لممارسة النشاط. – عدم توفر المدرس الكفء لتأدية وممارسة النشاط. – معارضة بعض أولياء الأمور لممارسة أبنائهم للنشاط المدرسي. – عدم التعاون وتفاوت وجهات النظر تجاه ممارسة النشاط.
٩.	**الكتاب المدرسي**	إن العملية التعليمية في مدارسنا ومعاهدنا عملية حرفية تعتمد على الكتاب المقرر فقط وتفشي ظاهرة الكتب الخارجية التي كانت من أهم أسباب عدم تطوير الكتب الدراسية وابتعادها عن مسايرة الأساليب الحديثة في الطباعة وجمود المحتوى وترويج بعض الفئات المستفيدة من الدروس الخصوصية كما تعتمد على الامتحانات المثالية كمقاييس لحفظ الطلاب للمادة التعليمية للتحصيل الأكاديمي.
١٠.	**التقويم**	نظم التقويم لا تزال تقليدية تعتمد على الاختبارات في نهاية العام التي لا تقيس قدرة الطالب على التفكير أو الابتكار وتؤدي إلى انخفاض مستوى التحصيل وتؤثر على فشلهم في تأدية واجباتهم الوظيفية مستقبلاً.
١١.	**غلبة الكم والكيف**	التوسع الكمي في التعليم على حساب التوسع الكيفي فالعملية التعليمية في مدارسنا تسير بدون تخطيط حقيقي.
١٢.	**الفلسفة**	إن العملية التعليمية في مدارسنا تفتقر إلى الأهداف التنموية والفلسفة الواضحة والسياسة التعليمية الرشيدة التي يمكن للمعلم والمتعلم الاسترشاد بها في عملهم.
١٣.	**الدروس الخصوصية**	نتيجة منطقية لضعف ثقة الأسرة أو افتقادها الثقة في المدرسة وفيما تقدمه من تعليم لأبنائها حيث اتجهت الأسرة إلى السوق السوداء في التعليم والمتمثل في الدروس الخصوصية فهي تجارة رائجة جدًا في مصر يتراوح حجمها تقريبًا كما صرح وزير التربية والتعليم الأسبق بـ ١٢.٦ مليار جنيه، فهي أزمة لا تهدد فقط العملية التعليمية بل تهدد المجتمع.
١٤.	**الإدارة**	إدارة المدرسة لا تزل تعتمد على أساليب السلطة الفوقية بدلاً من الاعتماد على أنماط الإدارة الحديثة والقيادة التربوية الواعية والقصور في تطبيق الأساليب التكنولوجية في الإدارة. هذا فضلاً عن القيود الإدارية والتسلط البيروقراطي الموجودة في المدارس المصرية.

المحور الثاني: البحث التربوي (الرؤية- المعوقات)

يشير واقع البحث التربوي فى مصر من خلال ما تم تداوله في عدد من الأبحاث والدراسات حول الوضع الراهن للبحث التربوي، إلى عدد من الأمور التي لابد من الوقوف أمامها وتحليلها والوعي بكافة جوانبها، وهذه الأمور تتمثل فيما يلي: (حنا، ٢٠٠٥، ٥٣٧- ٥٣٨)

- إن مشكلة البحوث التربوية في مصر هي أساساً مشكلة فقدان التنظيم والتنسيق وتحديد الهدف ومتابعة التطبيق، وقلة اهتمام القيادات التعليمية والمعلمين ومعظم العاملين في حقل التعليم بالبحوث التربوية ودورها في إحداث الإصلاح والتجديد. وضعف الإرتباط بين كثير من مؤسسات البحث التربوي والمؤسسات التعليمية، وخاصة على المستوى الإجرائي، ووجود فجوة بين الباحثين والممارسين.
- إن بعض التحليلات والدراسات تقيس مدى تأثير البحوث التربوية بمدى تنفيذ وتطبيق نتائجها، كما تقتصر جدوى البحوث التربوية والدور الذي تقوم به على استعادة المسئولين عن اتخاذ القرارات التربوية وانتفاعهم منها، ورغم أهمية هذا الأمر إلا أنه غير موجود في معظم حالات الإجراءات البحثية. ولذا فإن الحركة العلمية التربوية لم تتحول إلى حد كبير إلى طاقة حقيقية تمد حركة التعليم بقوة الدفع اللازمة للإنطلاق بالمجتمع المصري نحو آفاق التقدم والتطور مما جعل التطوير في كثير من الأحيان، وكأنه وليد خطرات ورغبات آنية ومثل هذا النهج يجعل حركة الإصلاح مجرد حركة نقش على الماء.
- إن ما تنتجه البحوث من معلومات أو تصدره من توصيات لايصل إلى متخذي القرار، والمخططين، وواضعي السياسة التعليمية ولا إلى كثير من المعلمين والطلاب الذين يعنيهم إصلاح التعليم أكثر من سواهم، ومن ناحية أخرى فإن نتائج هذه البحوث- أيا كانت قيمتها- لا يأبه لها متخذو القرار لأنهم يقيمون وزنا للإعتبارات العملية أكثر من أي شئ آخر، ولذلك فإن البحوث كثيراً ما تنتهي حياتها في دواليب المحفوظات، وأرفف المكتبات دون أن يقرأها أو يسمع عنها من هو في أشد الحاجة إليها من العاملين في الميدان. ولذا قد يكون هناك بحوث جيدة وفيرة العدد تجرى كل عام ولكن ما قيمتها وما جدواها إذا لم تطبق نتائجها وتستخدمها في حل المشكلات التعليمية، كما أنه قد تكون هناك مشكلات حقيقية لايدري عنها الباحثون شيئا حتى يعطونها أولوية خاصة في برامج البحوث التي يجرونها، رغم شعور القائمين بالتنفيذ بالحاجة الشديدة إلى بحث هذه المشكلات. فكثير من البحوث التربوية تخلو من دراسة مشكلاتنا التربوية الحقيقة والواقعية، بل تستمد مجالاتها من اتجاهات البحوث التربوية في المجتمعات الغربية، فبحوثنا التربوية لازالت حبيسة التنظير الغربي، تنهل من مصادره، وتلتزم مناهجه، وهى لذلك لا تفلح في فهم وتفسير الواقع التربوي الذي تعلنه مجالا لها، وتأتى نتائجه هجينا بلا تماسك أو وحدة ، لا توجد بها إضافات حقيقية للمعرفة في مجالات تخصصها وذلك لتشعبها من ناحية وعدم أصالتها من ناحية أخرى.

(و) وظائف البحث التربوي

يُعد البحث التربوي ركيزة أساسية للتنمية البشرية في المجتمع، وضرورة لتطوير التعليم وحل مشكلاته، وآلية لتوفير المعلومات اللازمة لصناع السياسة التعليمية ومتخذي القرار، ويُمكن فيما يلي تحديد أهم الوظائف التي يُمكن بها البحث التربوي. (محمود، ٢٠١٩، ٧٥٢- ٧٥٣)

- صُنع السياسة التعليمية والقرار التعليمي، حيث تُعتبر نتائج البحوث التربوية أحد أهم مصادر المعلومات

التـي ينبغـي الاعتمـاد عليهـا فـي صـنع السياسـة التعليمية، واتخاذ القرار التربوي الصحيح.

– تطـوير النظـام التعليمـي وزيـادة كفاءتـه الداخليـة والخارجية.

– زيادة رصيد المجتمع من الإنتاج المعرفي التربوي، فالبحث التربوي هو الأداة الأساسية لتنمية وتجديد المعرفة التربوية، والتي تُسهم في فهم أبعاد العملية التعليميةوما يواجهها من معوقات وكيفية حلها، كما يُسهم هذا الإنتاج المعرفي التربوي في فهم العلاقات القائمة بين النظم التعليمية والمتغيرات المجتمعية في سياقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والتاريخية والجغرافية.

(ز) معوقات البحث التربوي

توجد العديد من المعوقات والتحديات التي تعترض البحث التربوي، بخاصة في الدول النامية عند المقارنة مع الدول المتقدمة، منها: (عباس وسمحان، ٢٠٢١، ٣٤١؛ حسن، ٢٠٢٠، ١٠٧- ١١٥)

– اتساع الفجوة بين مؤسسات إنتاج البحوث والجهات المستفيدة.

– عدم الاهتمام بنتائج البحوث التربوية.

– ضعف المخصصات المالية للبحوث التربوية.

– صعوبة الحصول على البيانات الإحصائية.

– عدم وجود قواعد صحيحة للمعلومات وقلة الوعي بأهمية البيانات وضرورتها.

– ضعف الحوافز التي تُشجع على المشاركة في البحث التربوي.

– ندرة مشاركة القطاع الخاص في تمويل أنشطة البحث التربوي مع ضعف العائد الاقتصادي للعمل البحثي.

– الافتقار إلى روح العمل الجماعي وميل نسبة كبيرة جدًا من الباحثين إلى إجراء البحوث الفردية.

– غياب الجو البحثي المناسب للبحث التربوي وقلة اهتمام بعض الباحثين التربويين البحث التربوي.

– لا تُسهم البحوث المنجزة بصورة فعالة في تطوير التعليم، وعلاج القصور إن وجد.

– قلة وجود سياسة قومية واضحة ومحددة للبحث التربوي وضعف التكامل بين الجامعات المصرية في مجال البحث التربوي.

– البيروقراطية والروتين التي تُعرقل البحث التربوي.

– طبيعة التربية والتي لا يوجد اتفاق حول مادتها محتواها وإجراءاتها وأهدافها، وهو ما يُشكل تحديا يواجه العديد من الباحثين في هذا المجال.

المحور الثالث: متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في مواجهة بعض أزمات التعليم قبل الجامعي في مصر

من خلال الاطلاع على الدراسات والأدبيات التربوية في هذا المجال يقترح الباحثان بعض النقاط للاستفادة من البحث التربوي في مواجهة بعض أزمات التعليم قبل الجامعي في مصر.

- التوافق بين مخرجات البحث التربوي وبين احتياجات المنظومة التعليمية، ويتم ذلك من خلال إيجاد شبكة تُسهل التواصل بين مجتمع الباحثين من جهة وبين من يُفترض أنهم يستخدمون نتائج هذه الأبحاث من جهة أخرى، لذلك يجب فتح المجال للأكاديمين من الجامعات للانخراط في نشاطات بحث وتطوير في قطاع التعليم، ويجب النظر أيضاً في تغيير نظام الترقيات بحيث يعتمد على نتاج البحث والتطوير العملي بالإضافة إلى النتاج العلمي النظري وعلى مدى إمكانية الاستفادة من هذا النتاج.

- العمل على تفعيل علاقات الشراكة والتعاون بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم
- عمل لقاءات وورش عمل يتعاون فيها الحاصلون على الدرجات العليا وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في حل مشاكل الميدان التربوي
- حصر نقاط القوة والضعف في مختلف جوانب المنظومة التعليمية من خلال نتائج الدراسات التطبيقية العلمية والميدانية.
- بناء قاعدة بيانات للبحث التربوي ورصد فعاليتها مع الواقع التربوي وذلك من خلال

– بناء قاعدة بحثية بوزارة التربية والتعليم تتضمن البحوث المنشورة في دوريات محكمة، مؤتمرات علمية، كتب مؤلفة منشورة، رسائل الماجستير والدكتوراه، وحصر كافة الجهود البحثية على مستوى الجمهورية وتصنيفها وتحديد أوجه الاستفادة منها.

– حصر نتائج البحوث التربوية التي أجريت على المشكلات الواقعية وتحديد توصياتها الإجرائية وإمكانية الاستفادة منها.

– بناء قاعدة بحثية على مستوى مؤسسات التعليم العالي والاستفادة من شبكات المعلومات والتجهيزات العلمية بها.

- اشتراك وزارة التربية والتعليم في قواعد المعلومات التربوية ومراكز الأبحاث ومساعدة حملة الشهادات العليا على الاستفادة منها في دراستهم وبحوثهم.
- إعداد الباحثين وتزويدهم بالخبرات في مجالات التربية المتنوعة للمساهمة في البناء النظري الذي يحتاجونه.
- وضع استراتيجية وسياسة بحثية محددة للبحث العلمي التربوي في البلاد العربية، تنطلق منها الخطط البحثية طويلة المدى وقصيرة المدى، لجميع كليات التربية، ومراكز البحوث التربوية، ليسير عليها الباحثين، وتحديد القضايا التربوية الوطنية التي تحتاج إلى البحث والدراسة وتوزيع الأدوار البحثية (العامة) علي كليات التربية، وبعد إستقرار الكليات علي موضوعاتها البحثية، توزع الأدوار البحثية (الخاصة) علي الأقسام التربوية ليسهم فيها الجميع بروح الفريق، وذلك وفق جدول زمني مقترح للإنتهاء منها ووضع لوائح مالية مرنة للبحث العلمي التربوي، والأمر هنا يحتاج إلي زيادة الدعم المخصص للباحثين داخل الجامعات التي يعملون بها، ومن قبل المؤسسات التي تتأثر بالقرارات ومشكلاتها وإنعكاساتها، وحث المؤسسات ورجال الأعمال علي الإسهام في تمويل البحث العلمي التربوي.
- تشجيع المعلمين على إجراء البحوث الإجرائية لتحسين عملية التعليم وتضييق الفجوة التي يشعر بها المعلم بين النظرية والتطبيق في العملية التعليمية.
- التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني وإمدادهم بنتائج الدراسات والتوصيات للمشاركة في التكامل للتغلب على المشكلات التربوية وتدعيم أبنائنا للتلاميذ والطلاب وأسرهم.
- دعم الموارد المالية للبحوث التربوية، وذلك من خلال

– إنشاء صندوق لدعم البحث التربوي تحت إشراف كل من وزارة التربية والتعليم يشارك فيه مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال.

- دعم مشاركة رأس المال الخاص في تمويل البحوث التربوية.
- تبني حوافز وجوائز مالية سنوية للأبحاث المتميزة لتوظيف المعرفة في مجالات التطور التربوي.
- تسويق واستثمار البحوث التربوية بما يحقق العائد المادي للباحثين.

• ارتباط الخطط البحثية باحتياجات الواقع التربوي من خلال

- وضع رؤية مستقبلية بالاحتياجات البحثية وعمل دراسات مسحية لاحتياجات المجتمع والنظام التعليمي من البحوث التربوية مع توفير كافة الإمكانات لنجاحها وتنفيذها مرحلياً.
- تشجيع نظام الفرق البحثية من مراكز البحوث والوزارة والجامعات ودعمها ماديا ومعنويا.
- توفير مراكز بحثية داخل الإدارات التعليمية لتوفير بيئة يمكن من خلالها التطبيق وتجريب الأفكار الجديدة.
- تبني فكرة الإشراف المشترك بين الجامعات ومراكز البحوث بوزارة التربية والتعليم.

• نشر ثقافة توظيف البحوث التربوية في عمليات التطوير بين جميع العاملين بوزارة التربية والتعليم واستشعار أهميتها من خلال:

- تخصيص نافذة في البوابة التعليمية للحوار والاستفسار البحثي للرد عن تساؤلات الممارسين فيما يخص بالقضايا البحثية، وثيقة الصلة بالسياسات التعليمية.
- تنظيم ندوات لمعايير جودة البحوث التربوية وتحسين العلاقة الاتصالية بيم الممارسين والعاملين بالحقل التربوي.
- فتح قنوات اتصال جديدة بين مراكز البحوث ومراكز اتخاذ القرار وصانعي السياسات التربوية من فعالية التبادل المعلوماتي بينهم.

• تبني استراتيجيات محددة قابلة للتنفيذ وداعمة لربط البحث التربوي بصناعة السياسة التربوية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة وما توصلت إليه الأدبيات المعاصرة بحيث تعمل في تكاملها في تحقيق الربط بين نتائج البحوث التربوية وصناعة القرار التربوي المرتبط بصنع السياسات التعليمية لزيادة ربط البحث التربوي بصناعة السياسة التربوية، ومن أبرزها.

- استراتيجية نشر المعرفة: يكون الباحث وسيطا معرفيا وعليه يتلقى تدريبا حول مهارات الاتصال لنشر المعرفة للمستفيدين منها.
- استراتيجية شبكات الاتصال: ضرورة وجود مناخ تنظيمي يسمح بتجربة تدفق المعلومات مع وجود حد أدنى من التمويل لدعم شبكات الاتصال بين الباحثين وصناعة السياسة التربوية.
- استراتيجية المشاركة: إجراءات البحوث التي تستجيب وتتفاعل مع أسئلة صانعي السياسة بحيث تشجع تقسيم العمل بين صانعي القرار السياسي والباحثين.
- استراتيجية إنتاج المعرفة: التلأثير والحوار المتبادل بين الباحثين وصناع السياسة يؤدي إلى إنتاج معرفة جديدة ويُصبح البحث إحدى عمليات صُنع السياسة نشاطاً بحثياً.

• تثمين نتائج البحث التربوي وتسويقها، وعدم تكديسها على الرفوف، وذلك من خلال إيجاد هيئات متخصصة تقوم بتسويق نتائج البحث التربوي والتعريف بها.

المراجع

أبو السعود، سعيد طه محمود وشلبي، نشوى السيد حسن ونصر، سعاد محمد عيد محمد (٢٠٢٠): معوقات البحث التربوي وسبل التغلب عليها في مصر، دراسات تربوية ونفسية، ع ١٠٦، كلية التربية، جامعة الزقازيق، يناير، ٢٧٩- ٣١٦.

أبو العلا، ليلى (٢٠١٣): مفاهيم ورؤى الإدارة والقيادة التربوية بين الأصالة الحداثة، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ودار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أبو عمر، هاني عبد الرحمن محمد (٢٠٠٩): فاعلية نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأثرها في إدارة الأزمات – دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية بغزة.

أبو معمر، ماهر محمد عليان (٢٠١١): دور مديريات التربية والتعليم في إدارة الأزمات التعليمية التي تواجهها المدارس الحكومية في محافظات غزة وسبل تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر بغزة.

أحمد، أحمد إبراهيم (٢٠٠٢): إدارة الأزمات التعليمية في المدارس الأسباب والعلاج، دار الفكر العربي، القاهرة.

أحمد، مني عبد المنعم محمد (٢٠٠٨): إدارة الأزمة في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

حسن، أحمد سعد جودة (٢٠٢٠): تحديات البحث التربوي وسُبل التغلب عليها، مجلة كلية التربية، مج ١٧، ع ٩٧، كلية التربية، جامعة بني سويف، أكتوبر، ٩٦- ١٢٠.

حنا، تودري مرقص (٢٠٠٥): البحث التربوي مدخل لإصلاح التعليم، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي للكلية (المؤتمر السابع عشر) بعنوان "دور كليات التربية في إصلاح التعليم"، المنعقد بكلية التربية – جامعة المنصورة، بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ١٢-١٣ نوفمبر.

درباس، أحمد سعيد (٢٠١١): مدى تمكن مديري المدارس من مهارة إدارة الأزمات في مدينة جدة- دراسة مسحية، مجلة العلوم والثقافة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مج ١٢، ع٢، نوفمبر.

الزاملى، على وآخرون (٢٠٠٧): الأزمات المدرسية وأساليب التعامل معها في مدارس سلطنة عمان، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج ٨، ع ٣.

زكي، إيلين معوض ومخلوف، سميحة علي محمد وجوهر، يوسف عبد المعطي مصطفى (٢٠١٩): توظيف نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر: تصور مقترح، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع ١٣، ج ٤، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٨٣- ١٢٨.

عباس، محمود السيد ووهبة، عماد صموئيل ومحمد، مروة علي عبد اللاه (٢٠٢١): مشكلات البحث التربوي في مصر وسبل مواجهتها في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، مجلة سوهاج لشباب الباحثين، ع ١، كلية التربية، جامعة سوهاج، مارس، ٢٥٩- ٢٧٢.

عباس، ياسر ميمون وسمحان، منال فتحي (٢٠٢١): مقومات البحث التربوي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أساتذة التربية ببعض الجامعات المصرية، مجلة كلية التربية بالاسماعيلية، ع ٥٠، كلية التربية بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، مايو، ٣١٩- ٣٨٠.

عليوة، السيد (٢٠٠٣): إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات ، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة.

غنايم، مهنى محمد إبراهيم (٢٠٠٥): البحث التربوي في خدمة المجتمع العربي، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي للكلية (المؤتمر السابع عشر) بعنوان "دور كليات التربية في إصلاح التعليم"، المنعقد بكلية التربية – جامعة المنصورة، بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ١٢-١٣ نوفمبر.

ماهر، أحمد (٢٠٠٦): إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية.

محمود، أيسم سعد محمدي (٢٠١٩): البحث التربوي في مصر في بناء الإنسان وخدمة المجتمع: أزمة الواقع والتغير المأمول، بحوث في التربية النوعية، ع ٣٥، كلية التربية النوعية، جامعة القاهرة، فبراير، ٧٤٦- ٧٧٩.

مطر، سيف الإسلام علي (٢٠٠٥): دور كليات التربية في صنع القرارات التربوية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي للكلية (المؤتمر السابع عشر) بعنوان "دور كليات التربية في إصلاح التعليم"، المنعقد بكلية التربية – جامعة المنصورة، بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ١٢-١٣ نوفمبر.

موسى، ناهد عبد الله عبد الوهاب (٢٠٠٦): إدارة الأزمات في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض: تصور مقترح، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الناجي، فهد على (٢٠١٢): أثر استراتيجيات إدارة الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الدوائية البشرية في مدينة عمان الكبرى)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

وزارة التربية والتعليم، البنك الدولي (٢٠٠٩): برنامج تدريبي في الاتجاهات المعاصرة في إدارة المدرسة الثانوية، مشروع تحسين التعليم الثانوي، الموديول الثاني (إدارة الأزمات في المدرسة الثانوية.

يونس، أسماء محمد أحمد (٢٠٢١): التكامل بين البحث التربوي والواقع التعليمي في ضوء مدخل بحوث الفعل: دراسة تحليلية نقدية، المجلة التربوية، ج ٩١، كلية التربية، جامعة سوهاج، نوفمبر، ١٨٥٣- ١٩٠٦.

Joygem, H.& Allen, R. (1994): the Oxford Encylopedia English Dictionary, New York, Oxford University press.

Steven, Fink (1989): crisis management, American management, New York, Association, Vol (7), No (1).

Ronald, J. & Cary, L. (2000): The Organization In Crisis, Black Well, Massachusetts.